محضر الاجتماع العشرين (عن بُعد)
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
٢٩-٣١ أغسطس ٢٠٢٢م

محضر الاجتماع العشرين (عن بعد)
للجنة تنمية القدرات المؤسسية
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
٢٩-٣١ أغسطس ٢٠٢٢م

عقدت لجنة تنمية القدرات المؤسسية اجتماعها العشرين عن بعد عبر منصة (BlackBoard Collaborate) أيّام الإثنين والثلاثاء والإربعاء الموافق للفترة ٢٩-٣١ أغسطس ٢٠٢٢م بناء على دعوة موجهة من معالي الأمين العام للمنظمة، وذلك بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم:

الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان		
الفاضل/ ناصر بن محمد الحوسني	مدير عام المديرية العامة للرقابة على الاستثمارات و الشركات التجارية و الصناعية	رئيس اللجنة
الفاضل/ سعيد بن سالم الحجري	مدير مركز التدريب	عضو
الفاضلة/ شيماء بنت زهران الهنائية	رئيسة قسم المنظمات الدولية	عضو
ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق		
السيد/ علي كريم حسين ظاهر الفتلاوي	معاون مدير عام	نائب رئيس اللجنة
السيد/ وميض مجيد	مدير عام	عضو
الأمانة العامة للمنظمة العربية		
السيد / المنجي الحمامي	المشرف العام للأمانة العامة	عضو
السيدة / فاطمة عطار	مكلفة بمهمة لدى الأمين العام للمنظمة	مقرّر اللجنة
السيد / منير خليفي	رئيس مصلحة	عضو
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية		
السيد / هاني حسن محمد حسن	وكيل وزارة	عضو
السيدة/ نشوة محمد مسعود الوحش	مدير عام	عضو
السيد/ أحمد عبد الحميد موسى قزامل	مدير عام	عضو
السيدة/ منـة الله محمد خالد غـازي	مراجع مساعد	عضو
السيدة/ ساره محمد عطية أحمد علوان	مراجع تحت التمرين	عضو
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية		
السيد / د.منير المناصير	مديرية الشؤون الادارية	عضو
السيد/ ضيـاء الدين حسين علان	أخصائي تدريب	عضو

الاسم	المسمى الوظيفي	الصفة
ديوان المحاسبة بدولة الكويت		
السيد / د. سعود غصاب الزمانان	مدير إدارة التدريب والعلاقات الدوليّة	عضو
السيدة/ هبة علي العوضي	مراقب العلاقات الدولية	عضو
السيد/ إبراهيم احمد الكندري	اختصاصي علاقات دولية	عضو
ديوان المحاسبة بدولة قطر		
السيدة / رنا ماضي الهاجري	مدير مركز التميز للتدريب والتطوير	عضو
السيدة / وضحة أحمد الكواري	باحث تعاون دولي	عضو
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية		
السيد /صلاح الدين المختوم	مدير مركز التكوين	عضو
ديوان الرقابة المالية والإدارية – دولة فلسطين		
السيد / يوسف حنتش	رئيس وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات	عضو
السيدة / سمر دويكات	مدير دائرة التدريب	عضو
ديوان المحاسبة- الجمهورية اللبنانية		
السيد / أفرام الخوري	مستشار وقاضٍ	عضو
السيد/ عمر الدغيلي	رئيس مصلحة	عضو

كما حضر خلال اليوم الثاني من الاجتماع الأستاذ **عبد الحكيم بالأزرق** مدير البرامج بمبادرة تنمية الانتوساي.

وافتتح الاجتماع رئيس اللجنة الفاضل/ **ناصر بن محمد الحوسني**، مرحبا بأعضاء اللجنة ومثنيا على جهودهم المخلصة من أجل إنجاح عمل اللجنة وعلى الجهود المبذولة من طرف الأمانة العامّة. وبعد ذلك شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها وانتهت إلى ما يلي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

بعد استعراض مختلف البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال، **تمّ إقرار هذا الأخير والمصادقة عليه وفقا لما يلي:**

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب واللقاءات التدريبية المبرمج تنفيذها في إطار أنشطة لجان المنظمة خلال العام ٢٠٢٢ إلى حين اجتماع اللجنة.

البند الثالث: النظر في تقرير تقييم نتائج اللقاءات التي تم تنفيذها خلال السنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠ و٢٠٢١

البند الرابع: النظر في مشروع برنامج التدريب والبحث العلمي للمنظمة للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥

البند الخامس: متابعة توصيات اللقاءات العلمية والتدريبية للعام ٢٠٢١.

البند السادس: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني: النظر في إمكانية تنفيذ اللقاء التدريبي حول رقابة الالتزام.

البند السابع: النظر في تقدم نشاط مجموعات التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية.

البند الثامن: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

البند التاسع: النظر في مقترح تعديل قواعد مسابقة البحث العلمي.

البند العاشر: النظر في تقرير نشاط اللجنة للعام ٢٠٢١.

البند الحادي عشر: النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٢ وإعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة ٢٠٢٢.

البند الثاني عشر: النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي ٢٠٢٣-٢٠٢٨ ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.

البند الثالث عشر: النظر في تنفيذ مشروع دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع أصحاب المصالح لإرساء مفهوم الاستقلالية.

البند الرابع عشر: إعداد الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٣ والنظر في مذكرات مفاهيم المشاريع (١,٢,٣ و٣,٢,٣ و١,٣,٣)

البند الخامس عشر: النظر في تقدم تنفيذ اللقاء التدريبي حول التخطيط الاستراتيجي وفقا لدليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي.

البند السادس عشر: النظر في مذكرة مفاهيم الورشة حول مراجعة الجودة من قبل النظير ضمن خطة التدريب لعام ٢٠٢٣

البند السابع عشر: النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار SAI PMF

البند الثامن عشر: النظر في تقدم تنفيذ مذكرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة.

البند التاسع عشر: النظر في التقدم بالإعداد للمؤتمر الدوري بين المنظمة العربية والأوروساي المزمع عقده خلال سنة ٢٠٢٢

البند العشرون: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي

البند الواحد والعشرون: إعداد النظام الداخلي للجنة

البند الثاني والعشرون: ما يستجد من أعمال

البند الثالث والعشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة.

البند الثاني: دراسة نتائج تنفيذ خطة العمل في مجال التدريب واللقاءات التدريبية المبرمج تنفيذها في إطار أنشطة لجان المنظمة خلال العام ٢٠٢٢ إلى حين اجتماع اللجنة.

تضمن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب لسنة ٢٠٢٢ الذي صادقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة واعتمد تنفيذه المجلس التنفيذي للمنظمة في قراره رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣) -النقطة الخامسة- والتي تضمنت اعتماد خطة العمل في مجال التدريب لسنة ٢٠٢٢ وتقديم الشكر للأجهزة المستضيفة للقاءات العلمية والتدريبية التالية:

- اللقاء العلمي "الرقابة على الصناعات الاستخراجية" الذي يستضيفه ديوان المحاسبة بدولة الكويت،
- تنظيم اللقاء التدريبي "الرقابة على الاستثمارات العامة" من قبل ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية،
- تنظيم اللقاء التدريبي "تدقيق إيرادات الجمارك" من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين
- اللقاء التدريبي حول موضوع "مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة" الذي يستضيفه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان،
- اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع الاتصالات" الذي يستضيفه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية

وقد قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع كل من ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية لتنفيذ اللقاء التدريبي حول "الرقابة على الاستثمارات العامة" ومع ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين لتنفيذ اللقاء التدريبي حول "تدقيق إيرادات الجمارك" وإعداد التقارير المتعلقة بها وتمّ عرضها على اللجنة لدراستها والمصادقة عليها بعد إدخال التعديلات التي رأتها مناسبة في شأنها.

وفيما يخص اللقاء التدريبي حول موضوع "مهارات كشف مخاطر الغش والاحتيال من قبل الأجهزة العليا للرقابة" الذي يستضيفه جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، فقد تم الاتفاق على أن ينفذ اللقاء حضورياً خلال الفترة ٠٦ إلى ٢٠٢٢/١١/٠٩.

اللقاء التدريبي حول موضوع " رقابة الأداء على قطاع الاتصالات" الذي يستضيفه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية: بانتظار تحديد الفترة من الجهاز المستضيف.

اللقاء العلمي "الرقابة على الصناعات الاستخراجية" الذي يستضيفه ديوان المحاسبة بدولة الكويت عن بعد تم الاتفاق بعد التنسيق مع الجهاز المستضيف على أن ينفذ اللقاء خلال الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢٠٢٣/٠١/١٩.

وفي إطار أنشطة لجان المنظمة للعام ٢٠٢٢، تم إلى حدود عقد هذا الاجتماع تنفيذ اللقاءات التالية:

- اللقاء التدريبي حول الرقابة على الهدف الفرعي ٤-١: بالتعاون مع ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من ٢٠ الى ٢٠٢٢/٢/٢٤ - عن بعد

- اللقاء التدريبي حول" الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقا لدليل الرقابة المالية المعد من قبل المنظمة"، خلال الفترة من من ٠٧ إلى ٢٠٢٢/٠٣/١٦ عن بعد

وقد تمّ عرض التقارير المتعلقة بهذين اللقاءين على اللجنة لدراستها والمصادقة عليها بعد إدخال التعديلات التي تراها مناسبة في شأنها.

وبعد التداول والنقاش:

١. أثنت اللجنة على جهود جميع الأجهزة وهياكل المنظّمة التي تولّت تنظيم اللقاءات التدريبية المدرجة ضمن خطة التدريب لسنة ٢٠٢٢ المشار إليها وأوصت باعتماد تقريري "الرقابة على الاستثمارات العامة" (مرفق١) و"تدقيق إيرادات الجمارك" وتعميم التوصيات على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منها (مرفق ٢)

٢. قررّت اللجنة تفويض الأمانة العامة لمراسلة لجنة المعايير الرقابية والمهنية ولجنة التنمية المستدامة للتنسيق معهما للنظر في توصيات اللقاءين "الرقابة على الهدف الفرعي ٤-١" (مرفق٣) و "الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقا لدليل الرقابة المالية المعد من قبل المنظمة" واتخاذ ما تراه مناسبا في شأنها. (مرفق ٤)

٣. إحالة تقرير اللقاء التدريبي "الرقابة على الاستثمارات العامة" للجنة المعايير الرقابية والمهنية للمنظمة.

البند الثالث: النظر في تقرير تقييم نتائج اللقاءات التي تم تنفيذها خلال السنوات ٢٠١٩، ٢٠٢٠ و٢٠٢١

حرصا من لجنة تنمية القدرات المؤسسية على تقييم برامج العمل في مجال التدريب والبحث العلمي والاستفادة من جوانبها الإيجابية والسلبية في إعداد البرامج المستقبلية للمنظمة، تمّ خلال الاجتماع رقم ١٩ للجنة تشكيل فريق لتقييم نتائج اللقاءات التدريبية والعلمية للسنوات المنقضية متكوّن من رئاسة اللجنة والأمانة العامة لإعداد هذا التقييم وعرضه على أعضاء اللجنة في اجتماعها الحالي.

وبعد عرض التقرير والتداول بين الأعضاء والأخذ بالمرئيّات، قرّرت اللجنة اعتماد التقرير وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه وتعميمه على الأجهزة الأعضاء للاستفادة منه (مرفق ٥)

البند الرابع: النظر في مشروع برنامج التدريب والبحث العلمي للمنظمة للسّنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥

في نطاق الاعداد للدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة للمنظمة وتطبيقا لقرارها رقم ٢٠١٠/١٨ في دورتها العاشرة الذي نص على ما يلي:

١ ـ اعطاء الاجهزة الاولوية للمواضيع التدريبية ذات البعد التطبيقي والعملي.

٢ ـ تقديم الاجهزة العناصر الخاصة بالمواضيع التدريبية والعلمية المقترحة من حيث اهدافها ومحاورها الاساسية.

٣ ـ دعوة الاجهزة الى الحرص على اختيار المواضيع المستجدة بخصوص تقديمها الى لجنة تنمية القدرات المؤسسية.

عممت الامانة العامة على جميع الأجهزة الأعضاء خطابا طلبت فيه منها افادتها بمقترحاتها بشأن برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب والبحث العلمي للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ متضمنة المواضيع التي ترى أن تكون محور اللقاءات التدريبية والعلمية لهذه السنوات وكذلك المواضيع الخاصة بالمسابقة القادمة للبحث العلمي وذلك حرصا على أن يكون عمل المنظمة العربيّة مبنيا على احتياجات ومقترحات جميع الأجهزة وحتّى يتسنى للجنة تنمية القدرات المؤسسية اعداد مشروع موحد لبرنامج التدريب للسنوات المذكورة.

وعرضت الأمانة العامة المقترحات الواردة من الأجهزة الأعضاء بكل من سلطنة عمان، قطر، سوريا، السعودية، الجزائر، المغرب، البحرين، مصر، الكويت، فلسطين والعراق على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسبا. كما اقترحت أن يتم النظر في هذه المقترحات في إطار توجهات المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨ وما اقترحته اللجنة من دورات في هذا المخطط.

وبعد النقاش والتداول ودراسة المقترحات الواردة من الأجهزة والتصويت:

١. انتهت اللجنة إلى تحديد المواضيع التالية واعتمادها:

✓ **بخصوص برنامج التدريب:**

- مهارات كشف الاحتيال في مجال المناقصات
- المراجعة المالية في ظل الازمات.
- الرقابة على الحكومة الالكترونية.
- إدارة المخاطر.
- مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات وكيفية اكتشاف وسائل الغش ومواطن الفساد
- التحليل المالي.
- تحديد الاحتياجات التدريبية.
- التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق.
- الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية.
- المعايير الدولية في المحاسبة.
- الإطار المحدث لمعايير الانتوساي (IFPP).
- التجارب المقارنة في مجال حوكمة الأجهزة الحكومية.
- دور الموقع الالكتروني الموحد لمشتريات الدولة في حوكمة مشتريات الجهات الحكومية.
- التصديق على حسابات الدولة وفقا للمعايير وأفضل الممارسات الدولية.
- التحول الرقمي والحكومة الذكية.

✓ **بخصوص مسابقة البحث العلمي:**

- الرقابة على نظم المعلومات والأمن السيبراني
- الأساليب العلمية الحديثة والابتكار في العمل الرقابي
- تقييم البرامج والسياسات العمومية "أفضل التجارب والممارسات"
- دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير انظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية
- دور التأهيل المهني للمدقق في زيادة كفاءة وجودة التقارير الرقابية

٢. وتوصي اللجنة بعرض برنامج التدريب والبحث العلمي للمنظمة للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥ على أنظار المجلس التنفيذي لاعتماده (مرفق ٦).

البند الخامس: متابعة توصيات اللقاءات العلمية والتدريبية للعام ٢٠٢١

نصّ القرار رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣)، الصادر عن المجلس التنفيذي اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و٢٠٢٢/٠٣/٢١ على اعتماد تقارير اللقاءات العلمية والتدريبية المنفذة خلال العام ٢٠٢١، سواء المبرمجة ضمن خطة عمل المنظمة للعام ٢٠٢١ أو المبرمجة من قبل هياكل المنظمة، وتعميم التوصيات الصادرة عنها على جميع الأجهزة الأعضاء وحثها على الأخذ بما تراه مناسبا منها. بناء عليه، تولت الأمانة العامة تعميم خطاب على الأجهزة الأعضاء أرفقته التوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية المبرمجة ضمن خطة عمل ٢٠٢١ والمبرمجة من قبل هياكل المنظمة فتلقت إجابات الأجهزة الأعضاء بكل من الجزائر، لبنان، قطر، سوريا، فلسطين، السودان والكويت.

واطّلعت اللجنة على ردود الأعضاء المتعلقة بتوصيات الصادرة عن اللقاءات العلمية والتدريبية المبرمجة ضمن خطة عمل ٢٠٢١ والمبرمجة من قبل هياكل المنظمة وأوصت اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي لاعتماد نتائج العمل بتوصيات اللقاءات التدريبية لعام ٢٠٢١ والإذن بتعميمها على الأجهزة الأعضاء بغاية الاستفادة منها. (مرفق ٧)

البند السادس: متابعة تنفيذ خطة التعلم الالكتروني: النظر في إمكانية تنفيذ اللقاء التدريبي حول رقابة الالتزام.

نصّت الفقرة السابعة من القرار رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣)، الصّادر عن المجلس التنفيذي اجتماعه الثّالث والستين المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و٢٠٢٢/٠٣/٢١ في جزء منها على "برمجة تنفيذ اللقاء التدريبي حول رقابة الالتزام وتفويض الأمانة العامة باستكمال عناصر الخطة التفصيلية لهذا اللقاء" بناء عليه قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية الذي يستضيف -مشكورا- تنفيذ هذا اللقاء عن بعد وعقدت اجتماعا تنسيقيا لتحديد موعد تنفيذ هذا اللقاء والجوانب التطبيقية للتنفيذ.

واقترح الجهاز المصري تنفيذ اللقاء خلال شهر يناير ٢٠٢٣ ولمدّة ٤ أسابيع وتحديد خبرة بسنتين للمشاركين في اللقاء-واقترحت الأمانة العامة أن يتم تنفيذ اللقاء وفق منهجية التعلم الالكتروني.

وبعد التداول والنقاش:

أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والذي سيتولّى تنفيذ هذا اللقاء. كما فوّضت اللجنة إلى كلّ من الأمانة العامّة والجهاز المصري لمواصلة التنسيق بغاية تحديد المادة العلميّة المزمع تقديمها أثناء اللقاء والمدّة اللازمة للتنفيذ.

البند السابع: النظر في تقدم نشاط مجموعات التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية.

كلف المجلس التنفيذي في النقطة الثامنة من قراره رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣) الصادر عن اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و ٢٠٢٢/٠٣/٢١ كل من لجنة المعايير المهنية والرقابية ولجنة تنمية القدرات المؤسسية بالمنظمة باستكمال إعداد دليل التدقيق في ظلّ ظروف استثنائية بالتنسيق مع الأمانة العامة وتفويض رئيس المجلس التنفيذي باعتماد المسودّة الأولى للدليل ومن ثمّة تعميمها على الأجهزة الأعضاء لإبداء الرأي وفق إجراءات جودة منتجات/ إصدارات لجنة المعايير المهنية والرقابية.

وبناء عليه تولت الأمانة العامة إرفاق ملاحظات لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة لأعضاء اللجنة الموقرة للاطلاع عليها وابداء رأيها حول:

- اعتماد النسخة المرفقة كمسودة.

- مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية جديدة.

وتلقّت الأمانة العامة إلى حدود الاجتماع الإجابتين التاليتين فحسب من كل من:

- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية: الذي أوصى بعرض تلك المقترحات وتعقيب الأجهزة بشأنها على أعضاء مجموعة التفكير ولجنة تنمية القدرات المؤسسية لمناقشة إجراء التعديلات على المسودة ومن ثم النظر في اعتمادها كما رأى الجهاز أن يتم إصدار أدلة تفصيلية جديدة عن التدقيق في ظل الظروف الاستثنائية لكافة أنواع الرقابة على أن تتولى لجنة المعايير المهنية والرقابية للأرابوساي إصدار تلك الأدلة.

- ديوان المحاسبة بدولة الكويت: الذي رأى أنه يمكن اعتماد النسخة المرفقة أعلاه كمسودة لملاحظات لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة بعد الاخذ بالتعديلات. وفيما يخص مدى الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية جديدة، فإن الجهاز الكويتي أكّد اتفاقه مع ما اقرته لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة في اجتماعها التاسع عشر الاستثنائي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٤ وما تضمنه في البند الثاني من محضر ذلك الاجتماع بعدم الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية بخصوص التدقيق في ظل الظروف الاستثنائية.

وقامت الأمانة العامة بتوجيه الردود أعلاه والتعديلات المضمنة بتقرير كل من الجهاز المصري والجهاز الكويتي إلى رئاسة مجموعة التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية. وأعدّت رئاسة مجموعة التفكير التعقيب على الملاحظات الواردة **(مرفق٨)**.

وبعد التداول والنقاش:

١. أثنت اللجنة على الجهود المبذولة من قبل الجهاز العراقي على اعتباره رئيس مجموعة التفكير من أجل استحداث تقنيات جديدة للتدقيق في ظروف استثنائية وعلى بقية الأعضاء المشاركين في هذا العمل،

٢. وافقت اللجنة على مسودّة الدليل وفق التعديلات المقترحة (مرفق ٩) والتي تمت دراستها من قبل مجموعة التفكير واستكمال الإجراءات وفقا لقرار المجلس التنفيذي ٢٠٢٢/٣٢٨ أعلاه،

٣. أقرّت اللجنة بعدم الحاجة لإصدار أدلة تفصيلية جديدة وانتهاء مهام مجموعة التفكير حال تلقيها لآراء الأجهزة ودراستها والتعقيب عليها واستكمال النسخة النهائية من الدليل.

البند الثامن: النظر في التقدم في تنفيذ خطة المنظمة في مجال الرقابة على الصناعات الاستخراجية

تولت الأمانة العامة للمنظمة مواصلة تنفيذ خطتها في مجال الصناعات الاستخراجية وقد قامت في هذا المجال بما يلي:

- تنفيذ ورشة العمل حول موضوع الرقابة على الصناعات الاستخراجية. وعرضت على اللجنة تقريرا حول هذه الورشة (مرفق ١٠) لدراسته واتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه.
- مواصلة تنفيذ برنامج الرقابة التعاونية حيث عرضت الأمانة العامة على أنظار اللجنة تقريرا حول الاجتماع المنعقد بتونس بين الفرق الرقابيّة من الأجهزة الأعضاء في كلّ من الكويت، السودان، العراق وليبيا المشاركة بمهمة الرقابة التعاونية لمناقشة نتائج مرحلتي التنفيذ وإعداد التقرير على ضوء مصفوفات النتائج والتقارير التي أعدتها هذه الفرق. والذي انتهى إلى تقديم جملة من المقترحات الى الفرق المعنية لاستكمال المخرجات التي تم تقديمها على أن يتولى أعضاء الفرق استكمالها وإحالتها إلى الأمانة العامة قصد إعداد التقرير الموحد لمهمة الرقابة التعاونية إضافة إلى إعداد برنامج رقابي نموذجي يتم تقاسمهما مع مجتمع الانتوساي. واقترحت الأمانة العامة دراسة التقرير المعروض (مرفق ١١) والمصادقة على المراحل التي تم تنفيذها في إطار مهمة الرقابة التعاونية.

وبعد الاطلاع على النتائج والنّقاش والتّداول أثنت اللجنة على جهود الأجهزة المشاركة واعتمدت التقريرين المنجزين حول أعمال المنظّمة العربية في إطار تنفيذ خطة عملها بالصناعات الاستخراجية كما أوصت برفعهما إلى المجلس التنفيذي للمصادقة.

البند التاسع: النظر في مقترح تعديل قواعد مسابقة البحث العلمي.

نصت المادة الثانية عشرة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية للمنظمة العربية على **"أن تقوم لجنة تقويم البحوث التي يسميها المجلس بتقييم البحوث المقدمة وفقا لعناصر التقييم المعتمدة ..."** ولم يتم تحديد الإجراءات في صورة تعذر على أحد الأجهزة الأعضاء في لجنة التقويم أو تأخر في تقديم تقييماته

مما يترتب عنه حصول البحوث المقدمة من الأجهزة الأعضاء في لجنة التقويم على تقييم إضافي مقارنة بالبحوث المقدمة من بقية الأجهزة وبالتالي ينجر عنه عدم المساواة في احتساب معدل التقييمات. لذلك اقترحت الأمانة العامة أن يتم تعديل المادة الثانية عشرة من قواعد اللقاءات العلمية والتدريبية للمنظمة العربية بإضافة الفقرتين التالي ذكرهما:

أ- تتولى الأمانة العامة الإعلان عن مسابقة البحث العلمي المشار إليها في المادتين الرابعة والثامنة ضمن الشروط المنصوص عليها .....

ب- تضطلع بمهمة تقويم البحوث الخاصة بمسابقة البحث العلمي لجنة يسميها المجلس التنفيذي متكونة من خمسة أعضاء على الأقل من الأجهزة الأعضاء في المنظمة تركيبتها كالتالي:

- أعضاء يقيمون البحوث الواردة على اللجنة على ألا يقيم عضو اللجنة البحوث المعدة من قبل الموظفين المنتمين لنفس الجهاز الذي ينتمي إليه.
- عضو يتولى مهمة تقويم البحوث التي لم يقيمها أحد أعضاء اللجنة بسبب انتمائها لنفس الجهاز العضو باللجنة.
- عضو يحل محل الجهاز الذي يتعذر عليه أو يتأخر في مد اللجنة بتقييماته.

يتم ترجمة البحوث الفائزة في مسابقة البحث العلمي من طرف الباحث الذي أعدّ البحث أو جهازه على أن يرسل البحث للأمانة العامة بعد ترجمته لنشره بموقع المنظمة.

وعرضت الأمانة العامّة مقترح التعديلات أعلاه على اللجنة لاتّخاذ ما تراه مناسبا.

وبعد التداول بين أعضائها توصي اللجنة بعرض التعديلات المقترحة والمتعلّقة بقواعد مسابقة البحث العلمي على المجلس التنفيذي لاعتمادها.

البند العاشر: النظر في تقرير نشاط اللجنة للعام ٢٠٢١.

نصت النقطة الثانية من الفقرة السابعة عشرة من قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣)، الصادر عن اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و ٢٠٢٢/٠٣/٢١، على " تكليف رئاسة اللجنة لإعداد تقرير نتائج أعمالها لعام ٢٠٢١ تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه" بناء عليه تلقت الأمانة العامة من رئاسة اللجنة التقرير الذي عرضته على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسبا بشأنه.

وبعد النقاش، اعتمدت اللجنة التقرير (مرفق ١٢) وأوصت برفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

البند الحادي عشر: النظر في إنجازات الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٢ وإعداد تقرير نشاط اللجنة لسنة ٢٠٢٢.

صادق المجلس التنفيذي للمنظمة من خلال قراره رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣) على الخطة التشغيلية للجنة لسنة ٢٠٢٢. وفي إطار الالتزام بما ورد بالمادة ٢٦ من النظام الاساسي للمنظمة، تتولى كل لجنة رفع تقرير دوري عن نتائج أعمالها لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي. وحيث تولت اللجنة في اجتماعها التاسع عشر توزيع أنشطتها التي سيتمّ إنجازها خلال سنة ٢٠٢٢، وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه. وأعدّت الأمانة العامة مدى التقدم في انجاز الأنشطة إلى نهاية شهر اغسطس ٢٠٢٢ والمشاريع المنوطة بعهدة اللجنة وفق ما توفر لديها من بيانات.

وعرضت الأمانة العامة على اللجنة لاستكمال جداول الإنجازات خاصة فيما يتعلق بتحقيق المؤشّرات وأسباب عدم تنفيذ بعض المشاريع والحلول المقترحة لتجاوز الوضعية ومن ثمّ المصادقة على نتائج أعمال الخطة التشغيلية لعام ٢٠٢٢ وتكليف عضو أو فريق من بين أعضائها لإعداد تقرير نتائج أعمالها تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

وبعد التداول والنقاش:

١. **قرّرت اللجنة الاكتفاء بما تمّ تنفيذه من المشاريع المؤجّلة منذ عام٢٠٢١ وتعليق المشاريع، التي لم يتطوّع أي جهاز بالمنظّمة لتنفيذها خلال عام ٢٠٢٢.**
٢. **تكفّلت رئاسة اللجنة باستكمال جداول الإنجازات إلى حدود تاريخ الاجتماع ٢٨ ـ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٢ (مرفق١٣) وتلك المنتظر استكمالها في نهاية العام ٢٠٢٢، خاصة فيما يتعلق بتحقيق المؤشّرات وأسباب عدم تنفيذ بعض المشاريع والحلول المقترحة لتجاوز الوضعية.**
٣. **تكفّلت رئاسة اللجنة بإعداد تقرير نتائج أعمالها لعام ٢٠٢٢ تمهيدا لرفعه إلى المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.**

البند الثاني عشر: النظر في تقرير رئيس اللجنة حول مشاركته في الاجتماع التشاوري لإعداد المخطط الاستراتيجي ٢٠٢٣-٢٠٢٨ ومقترحات مشاريع اللجنة في إطار هذا المخطط.

في إطار منهجية إعداد المخطط الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨، تم عقد اجتماع تشاوري خلال الفترة الممتدة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس/آذار ٢٠٢٢، بمدينة الرياض، ضم الإدارة العليا للأجهزة الأعضاء ورؤساء لجان المنظمة وأعضاء لجنة المخطط الاستراتيجي وممثل IDI وذلك لتقديم ومناقشة نتائج تحليل الاستبانات الداخلية والخارجية والمحاورات مع أصحاب المصلحة وأعد رئيس لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة تقريرا ضمنه نتائج مشاركته في هذا الاجتماع. وعرضت الأمانة العامة التقرير على اللجنة الموقّرة للاطلاع عليه واتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه.

كما تواصل التنسيق بين لجنة المخطط الاستراتيجي ورئاسة اللجنة لتحديد المشاريع التي يمكن تنفيذها لتحقيق الأهداف التي تندرج ضمن مهام لجنة تنمية القدرات المؤسسية وهي مضمنة بالمرفق الذي تمّ عرضه كذلك على أنظار اللجنة للاطلاع عليه واتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه.

وحيث نصت المادة الثامنة من اللائحة التنظيمية للجنة على أن تعد اللجنة خطة العمل لثلاث سنوات وباعتبار انتهاء الخطة الثلاثية الأخيرة، التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الخامس عشر، في سنة ٢٠٢٢، قامت اللجنة بصفة تشاركية استكمال خطة العمل لثلاث سنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٥.

وبعد التداول والاطلاع توصي اللجنة بالمصادقة على خطة العمل للثلاث سنوات القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. (مرفق ١٤)

البند الثالث عشر: النظر في تنفيذ مشروع دعـم قدرات الأجهـزة في التواصـل مع أصحاب المصالح لإرسـاء مفهوم الاستقلالية.

في إطار السّعي إلى تنفيذ الأولوية الفرعية (3.2) المندرجة ضمن الأولوية الشاملة الثانية والمتعلّقة بدعـم قدرات الأجهـزة في التواصـل مع أصحاب المصالح لإرسـاء مفهوم الاستقلالية والتي تندرج ضمن الخطّة التشغيليّة للأرابوساي لسنة ٢٠٢٢ المصادق عليها من قبل المجلس التنفيذي بقراره رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣)، قامت الأمانة العامة للمنظمة العربيّة بعقد اجتماع عن بعد مع ممثلين عن مبادرة الإنتوساي للتنمية IDIبتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢.

وتدارست الأطراف المجتمعة سبل تنظيم ندوة بالتعاون بين المنظّمة العربيّة والمبادرة بغاية دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع أصحاب المصالح، وإرساء مفهوم الاستقلالية، بمشاركة من قادة الأجهزة الرقابية والأطراف ذات العلاقة على سبيل المثال أعضاء البرلمان وممثلي المجتمع المدني وذلك وفق مذكرة المفاهيم الخاصّة بالمشروع المقترح. وحتّى يضمن الأطراف حسن الاستعداد لهذا المشروع لما له من أهميّة وتعدد الأطراف الخارجيّة ذات العلاقة، تمّ التوافق على أن يكون التنفيذ بداية سنة ٢٠٢٣. كما تمّ تعيين رئيس للمشروع بناءً على طلب من المبادرة.

وعرضت الأمانة العامّة الأمر على اللجنة الموقّرة بغاية المصادقة على الإجراءات والتواريخ المعروضة للشروع في تنفيذ المشروع.

وبعد التداول والنقاش توصي اللجنة بعرض الإجراءات والتواريخ المقترحة على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها للبدء في تنفيذ المشروع (مرفق ١٥).

البند الرّابع عشر: إعداد الخطة التشغيليّة لسنة ٢٠٢٣ والنظر في مذكرات مفاهيم المشاريع (١,٢,٣ و٣,٢,٣ و١,٣,٣)

تبعا لتوصيات اللجنة في اجتماعها الفارط والمتعلّقة بتكليف الأمانة العامّة بمخاطبة الأجهزة الأعضاء الراغبة في تنفيذ المشروعات التالية المتعلقة بالأولوية الثالثة وتقديم مذكرة مفاهيم التالية: (٣,٢,١) و (٣,٢,٣) و (١, ٣,٣) على أن يتم عرضها في الاجتماع القادم، ومتابعة الجهاز المصري الذي سيقوم بتنفيذ المشروع (٣,٢,٢) لموافاة الأمانة العامة بموقف التنفيذ، خاطبت الأمانة العامة الأجهزة الأعضاء لتنفيذ التوصية المذكورة.

وفي إطار النّظر في تنفيذ الأولويّة الشاملة الثالثة المندرجة ضمن الخطة التشغيليّة لسنة ٢٠٢٢ والمتعلّقة بدعم الأجهزة الأعضاء في الإدارة الإستراتيجيّة وتطبيق إطار قياس الأداء والإبلاغ عرضت الأمانة العامة على نظر اللجنة الموقّرة مذكرة المفاهيم المتعلّقة بالمشروع ١,٢,٣ الخاص بإعداد دراسة يتم من خلالها تجميع وتحليل البيانات للوصول لمواطن التحسن في التخطيط الاستراتيجي للأجهزة الأعضاء مرتبطة بتنفيذ مهام قياس الأداء للتمكن من الخروج بتوصيات التي تولّى الجهاز التونسي– مشكورا-إعدادها وذلك بغاية المصادقة على الإجراءات والتواريخ المعروضة للشروع في تنفيذ المشروع.

كما قام الجهاز المصري –مشكورا-بإعداد مذكّرة المفاهيم المتعلّقة بالمشروع ١,٣,٣ الخاص بمتابعة المؤشرات التي يتم من خلالها تجميع بيانات أولية تمكّن من الوصول لمواطن التحسّن في تطبيق إطار القياس للأجهزة الأعضاء والتي تندرج في إطار تنفيذ الأولويّة الفرعيّة ٢,٣ المتعلّقة بتعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الاستراتيجية ضمن الخطة التشغيليّة لسنة ٢٠٢٢.

وعرضت الأمانة العامة على جناب اللجنة الموقّرة مذكرة المفاهيم للمصادقة على الإجراءات والتواريخ المعروضة للشروع في تنفيذ المشروع.

وأحاطت الأمانة العامّة أعضاء اللجنة الموقّرة علما بأنّه لم يتمّ إلى تاريخ انعقاد هذا الاجتماع تسجيل مبادرة أيّ جهاز من الأجهزة الأعضاء بالمنظّمة العربيّة في التعبير عن رغبته في إعداد مذكرة مفاهيم المشروع المتبقي (٣,٢,٣) والمتعلّق بعمل تقييم قبلي وبعدي لأداء الأجهزة لقياس التقدم المحرز للتحسين بعد الدورات المقامة في مجال التخطيط الاستراتيجي. وعرضت الأمر على جناب اللجنة الموقّرة لاتّخاذ ما تراه مناسبا.

وبناءً على ما تم تنفيذه من الخطة التشغيليّة لسنة ٢٠٢٢ ومذكرات المفاهيم المتعلّقة بالمشاريع المعروضة أعلاه وتبعا للمادة الرابعة من اللائحة التنظيميّة، ينبغي على اللجنة أن تعدّ برنامج عمل سنوي تفصيلي في إطار خطّة عمل متكاملة لفترة ثلاث سنوات. وتبعا لذلك عرضت الأمانة العامة الأمر على اللجنة الموقّرة بغاية استكمال عناصر الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٣ وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه.

وبعد التداول والنّقاش:

١. **صادقت اللجنة على الإجراءات والتواريخ المعروضة ضمن مذكرات مفاهيم المشاريع ١,٢,٣ (مرفق١٦) و١,٣,٣ (مرفق ١٧) وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة ومن ثمّ الإذن للأمانة العامّة بتعميمها على الأجهزة الأعضاء لاستجلاء مدى رغبتهم في التنفيذ**

٢. **وقرّرت اللجنة إلغاء المشروع ٣,٢,٣ نظرا لعدم إبداء أي جهاز من الأجهزة الأعضاء عن رغبته في إعداد مذكّرة المفاهيم المتعلّقة به.**

٣. **كما تمّ الاتفاق على تفويض رئاسة اللجنة لاستكمال عناصر الخطة التشغيلية لسنة ٢٠٢٣ وفق النموذج المقترح من لجنة التخطيط الاستراتيجي والمصادق عليه (مرفق ١٨) وعرضها على أنظار المجلس التنفيذي للمصادقة.**

البند الخامس عشر: النظر في تقدم تنفيذ اللقاء التدريبي حول التخطيط الاستراتيجي وفقا لدليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي.

فوض المجلس التنفيذي في النقطة الثامنة عشرة من قراره رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣)، الصادر عن اجتماعه الثالث والستين المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و٢٠٢٢/٠٣/٢١، للأمانة العامة والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية مهمة استكمال عناصر تنفيذ المشروع (٣,٢,٢) المتعلق باللقاء التدريبي في مجال التخطيط الاستراتيجي على دليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساي، وذلك وفقا لمذكرة المفاهيم بناء عليه عقدت الأمانة العامة يوم ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ اجتماعا تنسيقيا مع ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية لمناقشة بعض الجوانب المتعلقة بتنفيذ المشروع حيث تم الاتفاق على:

- عرض تنفيذ اللقاء حضوريا على الإدارة العليا للجهاز وفي حال عدم قبوله يتم التنفيذ عن بعد عبر منصة التعلم الإلكتروني LMS، ومنصة االبلاك بورد كولابوريت Black Board Collaborate
- اقتراح أن يتم عقد اللقاء خلال النصف الثانى من شهر ديسمبر ٢٠٢٢ في انتظار رد إدارة الجهاز حول المقترح.
- تعيين عدد ٥ مدربين من الجهاز المصرى من الحاصلين على شهادة أخصائي تدريب من مبادرة تنمية الإنتوساى.
- فيما يخص الميسرين والدعم الفني تقوم الأمانة العامة بتعيين مسئول الدعم الفنى في حين يعين الجهاز المصري ميسراً للقاء.
- بالنسبة للمادة العلمية تُسند مسئولية إعدادها للمدربين على أن تكون مصادرها من دليل التخطيط الاستراتيجي الصادر عن مبادرة تنمية الإنتوساى فى ديسمبر ٢٠٢٠، بعض المصادر العلمية الأخرى الصادرة فى مجال الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي.

- عدد المشاركين فى حدود ٢٥ الى ٣٥ مشارك بواقع عدد ٢ مشارك من كل جهاز أحدهما خبرة فى مجال التخطيط الاستراتيجى والآخر خبرة فى المجال الرقابى على أن تكون لديهم خبرة فى مجال موضوع اللقاء لا تقل عن ٥ سنوات.

وعرضت الأمانة العامة الأمر على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسبا بهذا الشأن.

وبعد التداول والنقاش وتسجيل مداخلة الجهاز المصري بشأن توضيح طريقة تنفيذ المشروع والتي ستكون "عن بعد" وتحديد تاريخ عقد اللقاء خلال الفترة من ٤ إلى ٨ ديسمبر ٢٠٢٢، أثنت اللجنة على جهود الجهاز المصري وأيّدت التفاصيل التي تمّ الاتفاق عليها وتوضيحها وأوصت بعرض الأمر على المجلس التنفيذي للمصادقة.

البند السادس عشر: النظر في مذكرة مفاهيم الورشة حول مراجعة الجودة من قبل النظير ضمن خطة التدريب لعام ٢٠٢٣

أقرّ المجلس التنفيذي في اجتماعه الواحد والستين يومي ١١/٣٠ و ٢٠٢٠/١٢/١ خطة عمل لجنة المعايير المهنية والرقابية للمنظمة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ التي تضمنت تنفيذ ورشة تدريبية حول "مراجعة الجودة من قبل النظير " استنادا الى الدليل الذي سيتم إعداده من قبل اللجنة حول نفس الموضوع.

وحيث أوصت لجنة المعايير في اجتماعها رقم ١٧ والذي عقد عن بعد يومي ١٩ و٢٠ مايو ٢٠٢١ "بعرض مذكرات مفاهيم الورش على أعضاء لجنة تنمية القدرات لإبداء الرأي وبرمجة تنفيذها"، وتقدّمت في إعداد هذا الدليل والذي من المرتقب اعتماده خلال سنة ٢٠٢٣. عرضت الأمانة العامة على أعضاء اللجنة الموقرة النظر في مذكرة مفاهيم الورشة (مرفق ١٩) لدراستها وبرمجة تنفيذها خلال سنة ٢٠٢٣ على أن يتم استكمال عناصرها بالتنسيق بين الأمانة العامة ولجنة المعايير.

وبعد التداول أوصت اللجنة بعرض مذكرة المفاهيم على المجلس التنفيذي لاعتمادها وتفويض الأمانة العامّة ولجنة المعايير لاستكمالها.

البند السابع عشر: النظر في خطط الأجهزة في تقييم أدائها وفق إطار SAI PMF

نصت الفقرة التاسعة عشرة من القرار رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (٦٣) الصادر عن الاجتماع الثالث والستين للمجلس التنفيذي المنعقد بالدوحة يومي ٢٠ و٢٠٢٢/٠٣/٢١، على أنه "بعد الاطلاع على تقارير الأجهزة وخططها حـول تقييم أدائها وفـــق إطار **SAI PMF**، تقدّم (المجلس) بالشكر إلى

الأجهزة التي أنجزت هذه التقارير وحثّ بقية الأجهزة على إعداد تقاريرها وتكليف الأمانة العامة بمتابعة الإعداد."

بناء عليه، تولت الأمانة العامة توجيه مراسلة للأجهزة الأعضاء التي لم ترسل تقاريرها وخططها حـول تقييم أدائها وفـــق إطار **SAI PMF** وهي الأجهزة الأعضاء بكل من السعودية، ليبيا، اليمن، الامارات، لبنان، موريتانيا، البحرين، الجزائر.

هذا وقد تم ارسال تذكير للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بخصوص مراسلته بتاريخ ٢٠٢٢/٠١/٢٦، التي أعلم فيها الأمانة العامة بأن الجهاز لا زال ينتظر تقرير المراجعة الذي ستصدره مبادرة **IDI** قصد اتخاذ ما يراه مناسبا، وعرضت الأمانة العامة الأمر على اللجنة الموقرة لاتخاذ ما تراه مناسبا بهذا الشأن.

وبعد التداول والنقاش قررت اللجنة تفويض إلى الأمانة العامّة لمتابعة استكمال الأجهزة لإعداد تقاريرها وخططها حـول تقييم أدائها وفـــق إطار SAI PMF وتحديثها إلى حين انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي القادم لعرضها.

البند الثامن عشر: النظر في تقدّم مذكّرة مفاهيم تقرير أداء الأجهزة

أقرّ المجلس التفيذي ضمن قراره ٣١٤ /٢٠٢١ م.ت (٦٢) توصية لجنة تنمية القدرات المؤسسيّة في اعتماد المراحل المنجزة لإعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة استنادا إلى إطار SAIPMF وذلك بناءً على مذكرة المفاهيم التي أعدتها الأمانة العامة للغرض.

وحيث التزمت الأمانة العامّة ضمن مذكّرة المفاهيم الخاصّة بالمشروع بأنّه سيتمّ العمل على موافاة لجنة تنمية القدرات المؤسّسية بتقرير عن تقدّم الأعمال بكلّ اجتماع لها.

وتنفيذا لما جاء في الفقرة ٢٠ من قرار المجلس التنفيذي رقم ٢٠٢٢/٣٢٨ م.ت (63)التي اعتمد فيها المجلس مشروع الإطار قياس الأداء من أجل إعداد التقرير الإقليمي لقياس أداء الأجهزة العليا للرقابة والإذن بتعميمه على جميع الأجهزة لإبداء الرأي حوله ودراسة المقترحات من قبل الفريق الإقليمي، قامت الأمانة العامة بمخاطبة جميع الأجهزة الأعضاء للاطلاع على مشروع الإطار وطلب الإفادة بآرائهم حولها ثم عرض كل المقترحات على الفريق الإقليمي لدراستها.

وأبدت ٩ أجهزة أعضاء بالمنظّمة العربيّة رأيها حول مشروع الإطار وهي كل من الجزائر ومصر والسودان وسلطنة عمان والعراق وقطر والكويت والبحرين وسوريا وقدّم أغلبها مقترحات إعادة صياغة ومرئيّات تمّ الأخذ بها - كلّما أمكن ذلك- ضمن النسخة الجديدة من الإطار وتوافق أغلبها مع ما جاء بالإطار الجديد بعد عمليّة ضمان الجودة.

وعرضت الأمانة العامة على جناب اللجنة الموقّرة مشروع الإطار الجديد - بعد أن تمّت دراسة مرئيّات الأجهزة ومقترحاتها- بغاية الاطلاع وإبداء الرّأي في شأنه قصد عرضه على أنظار المجلس التّنفيذي للمصادقة عليه واستكمال تنفيذ مراحل المشروع.

وبعد التداول والنقاش، قررت اللجنة اعتماد مشروع الإطار الجديد بعد أن تمّت دراسة مرئيّات الأجهزة ومقترحاتها وأوصت بعرضه على المجلس التّنفيذي للمصادقة عليه واستكمال تنفيذ مراحل المشروع. (مرفق ٢٠).

البند التاسع عشر: النظر في التقدم بالإعداد للمؤتمر الدوري بين المنظمة العربية والأوروساي المزمع عقده خلال سنة ٢٠٢٢

أبرمت الأرابوساي مع الأوروساي مذكرة تفاهم في ١ ابريل ٢٠١٩ تنص حصرا على ضبط إجراءات تنظيم المنتديات المشتركة بين المنظمتين. واعتبارا للتطورات التي شهدتها أوكرانيا خلال الفترة الأخيرة تم إلغاء الملتقى المشترك الذي كان من المزمع تنظيمه بهذا البلد خلال شهر مايو ٢٠٢٢. وقد تولت الأرابوساي مراسلة الأوروساي وأعربت عن رغبتها في استكشاف حلول بديلة لتنظيم هذا الملتقى وذلك طبقا للإجراءات المقررة في هذا الاتجاه صلب مذكرة التفاهم.

واستنادا إلى المراسلات المتبادلة بين الأمانتين خلال شهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٢ تمّ الاتفاق على تولي الشريك الأوروبي القيام بالإجراءات المستوجبة لتنظيم استضافة الملتقى المشترك المذكور من قبل جهاز أعلى للرقابة بديل منضوي تحت الأوروساي.

وعلى صعيد آخر تم اقتراح ما يلي:

١- توسيع مجالات التعاون مع الأوروساي لتشمل محاور ذات اهتمام مشترك على غرار الرقابة التعاونية والرقابة على أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد....
٢- فتح المجال لفرق العمل من كلا المنظمتين للاطلاع على أعمال فرق العمل الخاصة المحدثة صلب كل منظمة وامكانية المشاركة في أشغال مشتركة (فرق عمل البيئة، الرقابة على تقنيات المعلومات....).

وعرضت الأمانة العامة الأمر على اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسبا في هذا الشأن.

وبعد التداول والنقاش والثناء على الجهود المبذولة لإيجاد الحلول البديلة بغاية تنظيم الملتقى المشترك بين المنظمتين، وافقت اللجنة على مقترحات الأمانة العامّة والمتمثّلة فيما يلي:

- ✓ **توسيع مجالات التعاون مع الأوروساي لتشمل محاور ذات اهتمام مشترك على غرار الرقابة التعاونية والرقابة على أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد....**
- ✓ **فتح المجال لفرق العمل من كلا المنظمتين للاطلاع على أعمال فرق العمل الخاصة المحدثة صلب كل منظمة وامكانية المشاركة في أشغال مشتركة (فرق عمل البيئة، الرقابة على تقنيات المعلومات....).**

وتوصي اللجنة بعرضها على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لاعتمادها.

البند العشرون: متابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الاتفاقية الممضاة مع الأسوساي

تولت الأرابوساي إمضاء مذكرة تفاهم مع الأسوساي في تاريخ ٢٤ جويلية ٢٠١٩ وتمتد فاعليتها على فترة ٣ سنوات وتتجدد آليا وتلقائيا بنفس المدة ما لم يتم إشعار أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في وضع حد لنفاذها. وأكدت مذكرة التفاهم على وجه الخصوص على تطوير التعاون في مجالات التدريب وبناء القدرات والتدقيق التعاوني ومراجعة النظير وتقاسم المعارف والتجارب وشبكات الخبراء وغيرها من المجالات المتصلة بالتدقيق التعاوني.

وتم بصفة لاحقة لتاريخ إمضاء مذكرة التفاهم المذكورة الاتفاق بين المنظمتين الإقليميتين على مخطط عمل تجسيدا للتعهدات المعلن عنها أعلاه وذلك على النحو التالي:

١- برمجة تنظيم ورشتي عمل خلال سنة ٢٠٢٠ الأول تستضيفه الأسوساي بدولة النيبال والثاني تستضيفه الأرابوساي. ونظرا للوضع الصحّي المستجد خلال سنتي ٢٠٢٠-٢٠٢١ فقد شارك ممثلين عن الأجهزة العربية في ورشتين نظمتها الأسوساي الأولى حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والثانية حول "تحسين عملية التدقيق من أجل تدقيق أكثر فعالية". تم تنظيم ورشة عمل في هذا الاتجاه من قبل الأرابوساي حول موضوع "الأنتوسانت وتقييم النزاهة" خلال شهر أواخر أكتوبر ٢٠٢١ عن بعد.

٢- برمجة تنظيم منتدى علمي مشترك مرة كل سنتين على أن تستضيف الأسوساي الدورة الأولى منه خلال سنة ٢٠٢١: تعذر إنجاز هذا النشاط تبعا لتداعيات جائحة كوفيد ١٩ من جهة والتزامات الجهاز المستضيف بمملكة تايلاندا الذي طلب إعادة عرض الموضوع على المجلس التنفيذي للأسوساي.

وقد تولى ممثلان عن الأمانة العامة للأرابوساي عقد جلسة عمل عن بعد مع ممثل عن الأمانة العامة للأسوساي بتاريخ ٢٤ أوت ٢٠٢٢ قصد النظر في سبل مواصلة الأعمال التحضيرية المتصلة بالإعداد لعقد المنتدى المشترك وتمت برمجة جلسة عمل ثانية في غضون أسبوعين من الجلسة المذكورة على أن تتم فيها دعوة ممثلين عن الجهاز التايلاندي المستضيف قصد توضيح عدد من المسائل التنظيمية.

٣- تبادل المعطيات والأخبار والمستجدات بين المنظمتين.

كما تم الاتفاق على تبادل ممثلي الأمانتين العامتين لبرامج التكوين والتدريب المزمع تنفيذها خلال الثلاث سنوات القادمة على أن يتم لاحقا اختيار محورين أو ثلاثة تحظى باهتمام مشترك لدى المنظمتين والعمل على تنفيذ دورات تدريبية في شأنها بصفة تشاركية. وفي هذا السياق تم الاتفاق على إعداد مشروع مذكرة مفاهيم يتم ضبط صيغتها النهائية خلال اجتماع يعقد على هامش الأنكوساي ٢٤ خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢.

ومن جهة أخرى، وفي ضوء ما نصت عليه مذكرة التفاهم لسنة ٢٠١٩ المذكورة أعلاه في خصوص مشاركة الأرابوساي في مشاريع البحوث التي تنجزها الأسوساي، واستنادا إلى المعطيات التي قدمها ممثل الأمانة العامة للأسوساي فيما يتعلق بنسق تقدم المشروع البحثي الحالي للأسوساي حول موضوع "التدقيق عن بعد:Remote Audit "، والذي يقوده الجهاز الأعلى للرقابة بأندونيسيا، فقد تم الاتفاق على مزيد تفعيل مواكبة الأرابوساي لهذا المشروع البحثي والنظر في كيفية حضورها في أشغال فريق العمل المكلف بتنفيذ المشروع البحثي المذكور.

وعلى ضوء المعطيات أعلاه، اقترحت الأمانة العامة ما يلي على أعضاء اللجنة الموقّرة لاتخاذ ما تراه مناسبا:

١- تجديد الاتفاقية لفترة ثانية نظرا "للالتزام الكامل للمنظمتين بدعم وتعزيز التعاون بينها"
٢- تأجيل تنفيذ الملتقى الأول بين أجهزة المنظمتين الى عام ٢٠٢٣ على أن تستكمل الأمانتين الإعداد لهذا الملتقى
٣- دراسة إطلاق مبادرات جديدة للفترة يوليو ٢٠٢٢- ديسمبر ٢٠٢٣ انطلاقا من خطط عمل هياكل المنظمتين.

وبعد التداول اعتمدت اللجنة المقترحات التالية للأمانة العامّة:

- ✓ **تجديد الاتفاقية لفترة ثانية نظرا للالتزام الكامل للمنظمتين بدعم وتعزيز التعاون بينها.**
- ✓ **تأجيل تنفيذ الملتقى الأول بين أجهزة المنظمتين الى عام ٢٠٢٣ على أن تستكمل الأمانتين الإعداد لهذا الملتقى.**
- ✓ **دراسة إطلاق مبادرات جديدة للفترة يوليو ٢٠٢٢- ديسمبر ٢٠٢٣ انطلاقا من خطط عمل هياكل المنظمتين.**

وأوصت بعرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.

البند الواحد والعشرون: إعداد النظام الداخلي للجنة

نصت المادة السادسة النقطة الخامسة من اللائحة التنظيمية للجنة على أنّ "للجنة أن تضع لها نظاما داخليا" وتبعا لذلك أعدّ رئيس اللجنة-مشكورا- مشروع نظام داخلي تمّ عرضه على أنظار اللجنة خلال اجتماعها عن بعد عدد ١٩. وبعد التداول والنقاش أوصت اللجنة بالأخذ بالمرئيات التي تم إعدادها من طرف الأمانة العامّة وملاحظات الأعضاء الكرام ودراستها من قبل رئاسة اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامّة ثمّ عرض المشروع الجديد للنظام الداخلي للجنة على أنظار اللجنة في هذا الاجتماع للاطلاع عليه واتخاذ ما تراه مناسبا في شأنه.

وبعد التداول والنقاش قررت اللجنة اعتماد التعديلات المقترحة وأوصت بعرض المشروع الجديد للنظام الداخلي على المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم للمصادقة عليه. (مرفق ٢١)

البند الثاني والعشرون: ما يستجد من الأعمال

١. إعداد مقال أو أكثر حول أحد المواضيع المتصلة بالنشاطات الفنيّة للجنة تنمية القدرات المؤسسيّة

بغاية إثراء مجلّة الرقابة الماليّة الصادرة عن المنظمة العربيّة للأجهزة العليا للرقابة الماليّة والمحاسبة وإبراز النشاطات الفنيّة التي تعمل اللجنة على تنميتها والسعي للاستفادة من أفضل الممارسات المهنيّة وتقاسمها في مجال بناء القدرات، اقترحت الأمانة العامّة على اللجنة إعداد مقال أو أكثر يتعلّق بأحد المواضيع المتصلة بالنشاطات الفنيّة للجنة تشارك به بكل عدد جديد صادر من المجلّة.

وبعد التداول والنقاش أثنت اللجنة على المقترح وقرّرت اعتماده وأوصت بعرضه على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

٢. إبداء الراي في مساهمة المنظمة في انجاز خطة العمل ٢٠٢٣-٢٠٢٥ للإنتوساي

استنادا إلى مخرجات منتدى الإنتوساي لتنسيق المناطق المنعقد في أوسلو خلال الفترة ٣٠-٣١ مايو ٢٠٢٢ تلقت الأمانة العامة للمنظمة خطابا من لجنة تنمية القدرات للانتوساي يتعلّق بإبداء الرأي حول الخطة التشغيلية المقترحة للهدف الاستراتيجي ٢ للإنتوساي (تنمية القدرات) للفترة ٢٠٢٥-٢٠٢٣ الذي أعدّته هذه اللجنة. وقد تم تطوير الخطة كمساهمة من الهدف ٢ لدعم السنوات الثلاث الأولى من خطة الإنتوساي الإستراتيجية الجديدة ٢٠٢٣-٢٠٢٨، وسوف يتم تقديمها إلى المجلس التنفيذي للإنتوساي بتاريخ ٧ نوفمبر القادم للموافقة عليها.

وعرضت الأمانة العامة على جناب اللجنة الموقّرة مقترح الخطة التشغيلية لإبداء مرئيات اللجنة حولها، وخاصة فيما يتعلّق بإطار النتائج، حتى يتسنّى لها موافاة لجنة الإنتوساي لتنمية القدرات بملاحظات وإعلامها بما إذا كانت المنظمة العربيّة تدعم الإطار المقترح من عدمه.

وبعد التداول لم تسجّل اللجنة ملاحظات بخصوص مقترح الخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات للانتوساي واتّفقت على إعلام هذه الأخيرة بدعمها لإطار النتائج المقترح وأوصت بعرض موقفها خلال الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي للمصادقة عليه.

٣. **النظر في تنفيذ مبادرات الأي دي أي**

أعطى رئيس اللجنة الكلمة إلى الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق مدير البرامج بمبادرة تنمية الإنتوساي الذي شكر الجهود المبذولة من قبل كل أعضاء اللجنة والأمانة العامّة وقدّم عرضا حول مبادرات التعاون الحالية والجديدة لمبادرة تنمية الإنتوساي والتي كانت كما يلي:

أ- **مبادرات التعاون الحالية التي تتمثّل في:**

- استراتيجية قياس الأداء والإبلاغ
- الرقابة على الغاية ٣.د
- الرقابة على تمويلات الطوارئ ذات الصلة بكوفيد-١٩

ب- **المبادرات الجديدة وهي:**

- إدارة المخاطر والأزمات (CRISP)
- تكنولوجيا المعلومات والتواصل (Picture)
- استقلالية الأجهزة (SAI Independance)
- إدارة الموارد البشريّة (Together)
- دورات لرؤساء الأجهزة (Mastry)
- الاستفادة من التقدّم التكنولوجي (LOTA)
- التعليم المهني لمدققي الأجهزة (PESA)
- التدقيق من أجل مستقبل متكافئ (Equal Future Audits)
- تيسير الأثر الرقابي(FAI)
- التغير المناخي(Climate change)
- إدارة جودة الرقابة (managing audits quality)
- المهرجان التعليمي

وأفاد ممثّل المبادرة أنّ عددا من هذه المبادرات سيتم الشروع في تنفيذها انطلاقا من نهاية عام ٢٠٢٢ أو خلال العام المقبل ٢٠٢٣ على غرار مبادرة إدارة المخاطر والأزمات ومبادرة استقلالية الأجهزة ومبادرة دورات لرؤساء الأجهزة ومبادرة تيسير الأثر الرقابي فيما لازالت بقيّة المبادرات في مرحلة استكمال التخطيط لها.

وثمّنت اللجنة العرض المقدّم من الأستاذ عبد الحكيم بالأزرق وأوصت بتشجيع الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربيّة على المشاركة في هذه المبادرات كلّما اقترح عليها ذلك وبتأكيد التعاون بين المنظّمة والمبادرة باعتبارها شريكا استراتيجيّا للمنظمة العربيّة. (مرفق ٢٣)

البند الثالث والعشرون: تحديد مكان وموعد الاجتماع القادم للجنة

يتمّ تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للّجنة لاحقا بعد التشاور والتنسيق بين الأمانة العامة ورئيس اللجنة.

رئيس اللجنة

ناصر بن محمد الحوسني

مقرر اللجنة

فاطمة عطار